

Distr.: General
12 January 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١٧ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم تقرير بعثة التقييم البيئي المفودة بقيادة منظمة الأمن والتعاون
في أوروبا إلى الأراضي المتضررة من الحرائق في ناغورني - كاراباخ وما حولها في الفترة من
٢ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

واستندت ولاية البعثة إلى الاختصاصات المتفق عليها بين أرمينيا وأذربيجان في
٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والتي تم إقرارها عن طريق تبادل رسائل بين كارل دي غوشت
الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية بلجيكا، وبين وزير
خارجية أرمينيا وأذربيجان.

وعلى نحو ما اتفق عليه على وجه التحديد، تمثلت ولاية البعثة في تقييم ما خلفته
الحرائق التي اندلعت في صيف عام ٢٠٠٦ من أثر في البيئة على الأجلين القصير والطويل في
المناطق المتضررة من هذه الحرائق، وتقديم توصيات بشأن كيفية التصدي لأي آثار ضارة
ناجمة عن هذه الحرائق وبشأن القيام بعملية لحماية البيئة على النحو المتوخى في قرار الجمعية
العامة ٢٨٥/٦٠.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء الجمعية العامة في إطار
البند ١٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) يوهان فريبكه

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

بعثة التقييم البيئي الموفدة بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الأراضي المتضررة من الحرائق في منطقة ناغورني - كاراباخ وما حولها

التقرير المقدم إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من منسق الأنشطة الاقتصادية والبيئية التي تضطلع بها هذه المنظمة

١ - مقدمة

خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أثرت حرائق هائلة واسعة النطاق في الأراضي الواقعة بالقرب من خط التماس في منطقة ناغورني - كاراباخ وما حولها. وأدت غزارة الأمطار بصورة غير معهودة التي أبلغ عنها خلال شهور الشتاء والتي اقترنت بطقس جاف وحار في أوائل الصيف إلى تهيئة ظروف مثالية لاندلاع حرائق أوائل الموسم التي تتسم بشدة كثافتها وسرعة انتشارها. وأسفرت هذه الحرائق عن أضرار بيئية واقتصادية وشكلت خطراً على صحة الناس وأمنهم. وفي بعض الأماكن، لم يتمكن السكان المحليون وخدمات إطفاء الحرائق وقوات الأمن المحلية من احتواء الحرائق لانعدام المعدات والخبرة الكافية في مجال إخماد حرائق الغابات وشملت العراقيل الإضافية الأخرى التي أعاققت السيطرة على الحرائق خطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في المنطقة المتضررة من الحرائق، إضافة إلى التوترات العامة السائدة بين القوات المسلحة على طول خط التماس.

واستندت ولاية البعثة إلى الاختصاصات المتفق عليه بين أرمينيا وأذربيجان في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والتي جرى إقرارها عن طريق تبادل رسائل بين الرئيس الحالي لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا ووزير خارجية بلجيكا، كارل دي غوشت، وبين وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان. وعلى النحو المتفق عليه على وجه التحديد، تمثلت ولاية البعثة في تقييم الأثر التي تخلفه الحرائق على البيئة في الأجلين القصير والطويل في الأراضي المتضررة منها، وتقديم توصيات بشأن كيفية مواجهة أي أثر مضر تحدثه الحرائق وبشأن القيام بعملية لحماية البيئة، على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٥، المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان" المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وأدى الشعور بالقلق إزاء تأثير الحرائق على الأراضي المتضررة إلى إجراء مناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة أسفرت عن اتخاذ قرار الجمعية العامة السالف الذكر. وأحاط القرار علماً باعتراف منظمة التعاون والأمن في أوروبا بتقييم الأثر الذي تحدثه الحرائق في البيئة

على الأجلين القصير والطويل كخطوة نحو إعداد عملية حماية البيئة. ويؤكد القرار ضرورة القيام، على وجه الاستعجال، بعملية لحماية البيئة بغية إخماد الحرائق في الأراضي المتضررة والتغلب على آثارها الضارة. وأهاب القرار بمؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن تقدم، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كل ما يلزم من مساعدة وخبرة في هذا المجال، عن طريق أمور عدة منها المساعدة على تقييم آثار تدهور البيئة في المنطقة على الأجلين القصير والطويل والتصدي لها، وكذلك في إصلاح المنطقة. ورحب القرار باستعداد الأطراف المعنية للتعاون في هذا الغرض، واعتبر هذه العملية تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة. وطلب القرار إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

وتنفذاً لولاية بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المستندة إلى الاختصاصات المتفق عليها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين أرمينيا وأذربيجان، توليت قيادة بعثة التقييم البيئي ("البعثة") الموفدة إلى المناطق المتضررة من الحرائق بصفتي منسق الأنشطة الاقتصادية والبيئية التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتمثل الطابع المبتكر للبعثة في أنها استطاعت الاستفادة من المساعدة والخبرة المقدمتين لا من الخبراء الدوليين فحسب، بل أيضاً من الخبراء المحليين الذين عينتهم سلطات الطرفين بصورة متساوية (تقريباً). وعلاوة على ذلك، استفاد جميع المشاركين في البعثة من نفس الضمانات الأمنية عند زيارة جانبي خط التماس.

وعلى الصعيد الدولي، استفادت البعثة من المساعدة والخبرة المقدمتين من :

- ثلاثة ممثلين عن المركز العالمي لرصد الحرائق، وهو مركز مرتبط بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة؛ وشاركوا في العمل بوصفهم شركاء في الوحدة البيئية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة؛
- ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- خبير واحد في مجال الحماية المدنية، معين من مجلس الاتحاد الأوروبي (الأمانة العامة، مديرية الإدارة المدنية للأزمات)؛
- خبير واحد في عمليات التدخل في حالات الكوارث معين من المفوضية الأوروبية؛

- الأمين التنفيذي لاتفاق أوروبا والبحر الأبيض المتوسط المتعلق بالأخطار الكبرى الذي وضعه مجلس أوروبا؛
- ثلاثة ممثلين عن أمانة منظمة التعاون والأمن في أوروبا؛
- موظفي اتصال من مكتب الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا المعني بالصراع الذي عاجله مؤتمر مينسك (موظف اتصال واحد عن كل جانب من جانبي خط التماس).

وأمكن للبعثة الاستفادة من نتائج "التقرير المتعلق بالحرائق التي تضررت منها المناطق القريبة من خط التماس" الذي أعده في تموز/يوليه الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا المعني بالصراع الذي عاجله مؤتمر مينسك.

واستند تقرير البعثة إلى تقرير الخبراء التقني والوثائق التي أعدها المركز العالمي لرصد الحرائق بالإضافة إلى المساهمات المقدمة من جميع أعضاء البعثة، بما في ذلك الوكالات الوطنية والمحلية المشاركة في إعداد البعثة وإنجاز مهمتها وتقديم تقرير عنها.

وقدّم الدعم للبعثة عن طريق مساهمة مالية أساسية من مبادرة الأمن والبيئة التي تتمثل مهمتها في تعزيز فهم أوجه الترابط بين المسائل البيئية والأمن البشري. وقدمت مساهمات عينية أخرى للبعثة من حكومتي أرمينيا وأذربيجان.

٢ - سرد موجز للبعثة ومسار رحلتها

اجتمع الخبراء الدوليون في باكو بأذربيجان في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ واشتركوا في جلسة إحاطة عقدت في وزارة خارجية أذربيجان. واستقبلهم السيد أراز أزيموف نائب وزير الخارجية الذي دعا ممثلي جميع الوزارات والوكالات الأذربيجانية المشاركة في إعداد البعثة. وقدمت عروض عن أثر الحرائق استناداً إلى تقييم الوزارات والوكالات التي ينتمي إليها كل منهم. وقدم موجز لهذه العروض إلى البعثة باللغتين الانكليزية والأذربيجانية وشكل مرجعا مهما ساعدها في تقييم أثر الحرائق.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، سافر الخبراء الدوليون والخبراء المحليون الذين عينتهم السلطات الأذربيجانية من باكو إلى غانجا حيث كان من المقرر أن يلتحق بهم الخبراء المحليون الذي عينتهم السلطات الأرمينية.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، سافرت البعثة من غانجا إلى المناطق المتضررة التي تقع أقصى الجنوب. واجتمعت البعثة في هوراديز مع رئيس السلطة التنفيذية لمقاطعة فيزولي.

ولم يشارك الخبراء المعينون من السلطات الأرمينية في هذا الاجتماع نظرا لتأخر وصولهم إلى غانجا. غير أن هؤلاء الخبراء، إلى جانب الخبراء الدوليين وخبراء محليين آخرين، تمكنوا من المشاركة في أول عملية دراسة وتقييم للمناطق المتضررة من الحرائق في الموقع رقم ١ على مقربة من قرية أشاغبي سيداحميدلي. ومن خنادق تابعة للجيش الأذربيجاني استطاعت البعثة رصد المناطق المتضررة من الحرائق باتجاه تلك القرية حيث كان من المعالم البارزة مصنع مهجور للخمور. وفي المساء عقدت جلسة إحاطة مع رئيس السلطة التنفيذية لمقاطعة أغمجبادي.

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عادت البعثة إلى الجنوب لرصد المناطق المتضررة ومعظمها مراع، انطلاقاً من موقعين (الموقعان ٢ و ٣) في منطقة خوجاوند/مارتوبي. وقدمت إحاطة من رئيس السلطة التنفيذية لمقاطعة أغام الذي رافق البعثة إلى الموقع رقم ٤ بالقرب من قرية شيمينلي، مما أتاح مشاهدة المناطق المتضررة من الحرائق، بما فيها الأراضي الزراعية، باتجاه أغام. وفي نهاية اليوم، سافرت البعثة إلى مقاطعة ترتر حيث استمعت إلى إحاطة من رئيس السلطة التنفيذية للمقاطعة بشأن الحرائق في تلك المقاطعة، تخللتها مشاهدة شريط وثائقي.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، عادت البعثة إلى مقاطعة ترتر لرصد المناطق المتضررة من الحرائق، على مسافة قريبة تارة، وعن بُعد تارة أخرى، ولدراسة وتقييم الأثر البيئي الذي خلفته الحرائق انطلاقاً من الموقعين ٥ و ٦. وبعد الظهر، سافرت البعثة مباشرة إلى منطقة الحدود بين أذربيجان وجورجيا. ووصلت البعثة مساءً إلى تبيليسي.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، سافرت البعثة من تبيليسي إلى ستيباناکرت/حانكيندي، مع توقف في يريفان.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، شارك الخبراء الدوليون والخبراء المحليون الذين عينتهم السلطات الأرمينية في جلسة إحاطة مع "سلطات ناغورني - كاراباخ". وقدمت هذه "السلطات" وجهات نظرها بشأن الحرائق مشددة على مدى القلق الذي أثارته هذه الحرائق، وذكرت مختلف التدابير المتخذة في هذا الشأن. وأتيح للبعثة الاطلاع على نص العرض الذي قدمته هذه "السلطات" بالروسية والانكليزية وشكل مرجعا مهما استعانت به البعثة في تقييمها لأثر الحرائق.

وبعد جلسة الإحاطة هذه، توجهت البعثة برمتها نحو مقاطعتي هادروت وهوراديز لمعاينة المناطق المتضررة من الحرائق. وحضرت البعثة جلسة إحاطة عقدها رئيس إدارة مقاطعة هادروت. وبعد الظهر عاينت البعثة المناطق المتضررة من الحرائق وإن لم تستطع لأسباب أمنية رصد نفس المناطق المتضررة من الحرائق التي رصدها من الموقع رقم ١ على الجانب الآخر من خط التماس.

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، سافرت البعثة إلى مقاطعة أعدام. وتمكنت البعثة من الوصول إلى مكان أقرب بكثير من خط التماس مما وصلت إليه في اليوم السابق وشاهدت بعض الأراضي الزراعية والمراعي الأشد تضررا من الحرائق انطلاقا من عدة مواقع منها سايبلاي.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، زارت البعثة المناطق المتضررة من الحرائق في مقاطعة مارتاكيرت/أغديري. واستمعت البعثة لإحاطات قدمها عدة رؤساء لإدارات محلية إلى جانب "رئيس الإدارة الإقليمية لمنطقة مارتاكيرت/أغديري".

وفي الفترة ما بين ٩ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت البعثة بكامل هيئتها، بما في ذلك الخبراء المحليون، عدة مرات لمناقشة شكل التقرير ومحور تركيزه، الذي سيكون مطابقا تماما لولاية البعثة.

وفي صباح يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، غادر الخبراء الدوليون والخبراء المحليون الذي عينتهم حكومة أذربيجان ستيباناكيرت/خانكيندي باتجاه يريفان. وبعد الوصول إلى يريفان، استقبلوا في وزارة خارجية جمهورية أرمينيا حيث حضروا جلسة لاستخلاص المعلومات. وأبدى مسؤولو وزارة الخارجية اهتمامهم بالبعثة ودعمهم للبعثة. وبمغادرة معظم الخبراء الدوليين والخبراء المحليين المعينين من حكومة أذربيجان انتهت زيارة البعثة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٣ - التقييم

١-٣ الظروف المواتية لاندلاع الحرائق

حسبما ورد في تقرير الخبراء التقني المدعم بالوثائق، لا تتوافر سوى معلومات محدودة بشأن اندلاع حرائق الغابات وأثرها في منطقة جنوب القوقاز. غير أن البعثة استخلصت من التقارير الرسمية المنشورة في كل من أذربيجان وأرمينيا وكذلك من الملاحظات التي تم الحصول عليها بواسطة السواتل والأدلة الميدانية المتوافرة، أن الحرائق أضرت بأراضي كل من البلدين على جانبي خط التماس في السنوات الماضية قبل عام ٢٠٠٦.

بيد أن شدة الحرائق التي اندلعت في صيف عام ٢٠٠٦ فاقت المعتاد. فقد تجاوزت درجات الحرارة المعدل المتوسط في المدى الطويل بينما انخفض معدل هطول الأمطار عن المستوى المعتاد. ونتيجة لظروف الجفاف، فإن حجم المياه في الأنهار التي تتدفق من مرتفعات ناغورني - كاراباخ إلى الأراضي الواطئة انخفض أيضا عن المعدل المتوسط.

وفي حين أن الطقس الحار والجاف المصحوب بهبوب الرياح هياً ظروفاً متسمة بارتفاع خطر اندلاع الحرائق ومواتية، من ثم، لاشتعال وانتشار الحرائق من مصادر متعددة طيلة موسم الحرائق، فإن كثافة ونوع استغلال الأراضي كان لهما أيضاً تأثير على هذا الخطر وعلى حجم حرائق الغابات.

واستناداً إلى التقارير الصادرة عن السلطات الأذربيجانية، فإن الحرائق لم تؤثر على الأراضي الداخلية الواقعة على الجانب الشرقي من خط التماس إلا في نطاق محدود. وتقع المناطق الرئيسية المتضررة من الحرائق بالقرب من خط التماس والمناطق المعنية المغلقة أمام الجمهور و/أو التي هجر فيها النشاط الزراعي بسبب المخاطر الأمنية وكذلك المنطقة الحرام نفسها.

وعلى الجانب الغربي من خط التماس، أمكن للبعثة معاينة الأراضي التي منحت "سلطات ناغورني - كاراباخ" حقوق إيجار عنها للمزارعين لأغراض الزراعة والتي كان أثر الحرائق بادياً عليها.

وتكشف صور عالية التحليل مأخوذة بواسطة السواتل حصلت عليها البعثة أن الأراضي المزروعة والمراعي النمطية أكثر تجزؤاً في غرب خط التماس عنها في شرقه. وبسبب زراعة أكثر كثافة ووجود قطع أرض أصغر حجماً والوجود الدائم للسكان المحليين، فلم تنتشر الحرائق فيما يبدو بسهولة على مساحات كبيرة في الشرق مثلما انتشرت في المجمعات الكبرى من الأراضي الأقل زراعة في الغرب.

كما أن المراعي أو الأراضي الزراعية المهجورة في الغرب، بما في ذلك أشجار الكرم والبساتين ومراعي الشتاء، وفرت ظروفاً مواتية لانتشار حرائق الغابات بسبب وجود وحدات من الغطاء النباتي غير مجزأة وأكبر حجماً وتراكم المواد القابلة للاحتراق نتيجة هجر الأراضي وتعاقب الكساء الخضري في بعض المناطق.

وتتأثر طبيعة حرائق الغابات والقدرة على السيطرة عليها أيضاً بزيادة تراكم المواد القابلة للاحتراق (كمية الوقود). ويؤدي تراكم كميات الوقود إلى زيادة شدة ومعدل انتشار حرائق الغابات التي تكون السيطرة عليها أصعب من السيطرة على الحرائق التي تشتعل في النباتات التي تقل كمية الوقود فيها.

وتكشف أدلة من الصور أن القرى والبلدات المهجورة أصبحت أيضاً عرضة لحرائق الغابات بسبب زحف النباتات وتراكمها. غير أنه يتضح مما شاهدته البعثة أن الحرائق التي ربما وصلت إلى القرى أو البلدات المهجورة لم تلحق أضراراً كبيرة بالهياكل التي سبق أن تضررت من الصراع.

٢-٣ أسباب الحرائق وطبيعتها

لئن كانت الظروف السالفة الذكر توفر الأسباب اللازمة لشدة حرائق الغابات وانتشارها فإن اشتعال الحرائق قد وقع على الأرجح لأسباب بشرية (لم يرد ما يفيد أن الحرائق اشتعلت بفعل عاصفة مصحوبة ببرد). وبدا طيلة فترة الصيف أن حرائق كثيرة ومختلفة بدأت في أماكن مختلفة وفي أوقات مختلفة ولأسباب شتى في الأراضي المتضررة من الحرائق. ومن أرجح أسباب اندلاع الحرائق في المنطقة الواقعة على جانبي خط التماس ما يلي:

- الإحراق التقليدي لبقايا الزرع بعد الحصاد (حرق الجذامة) في الأراضي المزروعة؛ ورغم أن إحراق الجذامة أمر محظور رسمياً، يبدو أنه يمارس في المنطقة على جانبي خط التماس؛
- الأنشطة العسكرية، ولا سيما حوادث إطلاق النار التي استُخدمت فيها الرصاصات الكاشفة، وهو ما قد يشعل النار في الحشائش في ظروف الجفاف؛
- اشتعال النيران عرضاً نتيجة تهور أو إهمال.

وأجمعت التقارير المتعلقة بطبيعة الحرائق في الأراضي القريبة من خط التماس وفي منطقة ناغورني - كاراباخ الجبلية على أن الحرائق كانت بالغة الشدة والانتشار مما جعل السيطرة عليها صعبة. وقد أدت الرياح الدافئة والجافة المقترنة بارتفاع كميات المواد القابلة للاحتراق إلى اندلاع حرائق موضعية التي عبرت الطرق وقنوات الري الفارغة والخنادق على طول خط التماس. وقد وقفت البعثة على أدلة تشير إلى شدة سريان هذه الحرائق.

وهناك عامل آخر يتعلق بالخصائص الطبوغرافية في المنطقة الجبلية لناغورني - كاراباخ، وهو أن الرياح السائدة خلال النهار تهب من الشرق إلى الغرب أي من السهول إلى الجبال؛ ونتيجة لذلك، فإن الحرائق الناشئة في الأراضي الواطئة انتشرت نحو المرتفعات بسرعة، حيث يرتبط معدل انتشار الحريق ارتباطاً مباشراً بدرجة ميلان المنحدر. ومن الأسباب الأخرى التي تعزى إليها شدة صعوبة السيطرة على الحرائق في المناطق الجبلية وعورة المسالك وانعدام المعدات المتنقلة لإطفاء الحرائق.

٣-٣ نطاق الحرائق

تُظهر الصور الساتلية عالية التحليل أن الحرائق أثرت على مناطق شاسعة على امتداد نحو ١٠٠ كيلومتر من خط التماس الذي يمر ابتداءً من الحدود الإيرانية جنوباً إلى منطقة ترتر شمالاً (ثم يتجه غرباً ويتصل بمنطقة جبلية).

ويورد التقرير والوثائق التقنية المقدمة من الخبراء تقييما مفصلا لما تمكنت البعثة من ملاحظته في نقاط محددة على جانبي خط التماس.

ووفقا لما ذكرته السلطات الأذربيجانية، يبلغ مجموع مساحة الأراضي التي أتت عليها الحرائق نحو ٦٣ ٠٠٠ هكتار، بما في ذلك قرابة ٩ ٠٠٠ هكتار في مقاطعة فيزولي، و ١٥ ٠٠٠ هكتار في مقاطعة خوجافند/مارتوني، و ١٧ ٠٠٠ هكتار في مقاطعة أعدام، و ١ ٠٠٠ هكتار في مقاطعة ترتر، و ٣ ٠٠٠ هكتار في مقاطعة أغدير/مارتاكرت. ولا تشمل هذه التقديرات المناطق ذات الأنواع المختلفة من الزراعة والمراعي فحسب، بل أيضا الأراضي البرية، التي يمكن أن تحتوي على أنواع قيّمة من النباتات والحيوانات.

وقدمت "سلطات ناغورني - كاراباخ" تقديرات مختلفة، حيث تشير إلى احتراق نحو ٢ ٠٠٠ هكتار من محاصيل الحبوب وحوالي ١١ ٠٠٠ هكتار من المراعي. كما أتت الحرائق على بعض المناطق الحرجية على منحدرات التلال، ولكن لم تقدم تقديرات محددة عن المناطق المعنية. كما تضررت مساحات أقل اتساعا من بساتين الكروم والفواكه، وغابات التوت.

وبينما لم تتمكن البعثة من التحقق من المساحة الدقيقة لجميع المناطق المتضررة من الحرائق بالتفصيل، فإن ملاحظاتها تؤكد المساحة الإجمالية للمنطقة المحروقة كما صورتها أجهزة استشعار السواتل على امتداد خط التماس، وكذلك خطورة الحرائق وتأثيرها الكبير. وأشارت البعثة إلى أن المناطق المحروقة إلى الغرب من خط التماس، ولا سيما في تلال ناغورني - كاراباخ السفحية ومرفعاته، لم تشملها التقييمات المستندة إلى السواتل. ومن ثم، فإن المساحة الإجمالية للنباتات المتضررة من الحرائق عام ٢٠٠٦ في المنطقة بكاملها هو أكبر بكثير (ومن الممكن تحديد المساحة من خلال دراسة بالاستشعار من بعد).

٤-٣ قدرات إدارة الحرائق

لم تتح للفريق فرصة زيارة منشآت إدارة الحرائق إلى الشرق من خط التماس. إلا أن الممثلين الأذربيجانيين أكدوا في العديد من المناسبات أن لديهم وسائل ومعدات حديثة وقادرة على مواجهة الحرائق. وتتمثل العقبة الوحيدة من وجهة نظرهم في خطورة التدخل في المناطق المتاخمة لخط التماس، بسبب حوادث إطلاق النار الممكنة والتهديد الذي تمثله حقول الألغام والذخائر غير المنفجرة.

وزارت البعثة العديد من مراكز المطافئ في ناغورني - كاراباخ، مما أتاح رسم صورة كئيبة للحالة في جميع المراكز، حيث لا تتوفر لها سوى عربات مطافئ عتيقة ذات أصل سوفياتي يعود عهدها إلى ما بين ٢٠ و ٢٥ عاماً، ومعدات عتيقة بنفس الدرجة.

ومن العوامل التي تشدد من صعوبة الاستجابة السريعة للحرائق، التضاريس الجبلية لناغورني - كاراباخ التي تحد من إمكانية وصول مركبات المطافئ. كما يوجد نقص في المعدات الملائمة لقوات المطافئ البرية، ولا سيما النقص في المعدات اليدوية اللازمة في الأراضي التي لا يمكن الوصول إليها إلا سيراً على الأقدام.

وتعد ندرة المياه لمكافحة الحرائق من مصادر القلق الأخرى، وهي ترجع لأسباب من بينها غياب نظام ري فاعل، وتدهور أو تدمير الآبار الارتوازية، وانعدام الاتفاق والتعاون بين السلطات على جانبي خط التماس بشأن كيفية إدارة ما هو موجود من الموارد الشحيحة للمياه.

٥-٣ أثر الحرائق على النظم الإيكولوجية (النباتات، والحيوانات والتنوع البيولوجي)

النباتات ١-٥-٣

قامت البعثة بزيارة طائفة واسعة من النظم الإيكولوجية، تراوحت بين نظم استغلال الأراضي في الزراعة الكثيفة (حقول الحبوب، وبساتين الكروم والفواكه، وما إلى ذلك) إلى نظم الزراعة والرعي المدارة على نطاق واسع.

ويعد تدهور النباتات في الأراضي الواطئة والتلال السفحية على أطراف الجبال، والمنطقة الحرجية أو شبه الحرجية في المناطق الأكثر ارتفاعاً (حوالي ٤٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر) نتيجة للآثار المجتمعة للتغيرات ذات الأجل الطويل، والاستغلال المفرط للنظم الإيكولوجية، ونظم الاستغلال غير المستدام للأراضي، وكذلك تأثيرات الحرائق المتكررة.

وإلى جانب الأضرار التي تسببها الحرائق للنظم الإيكولوجية الزراعية التي تتم الزراعة فيها بكثافة، تأثرت جراء الحرائق مساحات شاسعة من المراعي وأراضي الأدغال التي تحوي بقايا غطاء نباتي طبيعي متدهور.

وتمكنت البعثة من رصد نمو جديد للحشائش والأعشاب والجنبات فيما بعد الحرائق. إلا أن "المظهر الأخضر" لحالة الاحضرار التي استحدثت فيما بعد الحرائق ربما يؤدي إلى استنتاجات خاطئة. إعادة إنبات حشائش مختارة تتكيف مع الحرائق أو تتحملها ربما يسير جنباً إلى جنب مع عملية متعاقبة لتقليص الأنواع التي تتأثر بالحرائق

أو القضاء عليها. ومثل هذه العملية التي من شأنها إضعاف النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي، والتي تستحثها أو تعجل بها تدابير مكافحة الحرائق، ينبغي رصدها من خلال الأبحاث العلمية الدقيقة.

٢-٥-٣ غطاء التربة

من أكثر الأمور الملفتة للنظر الأثر الواضح لتعرية التربة في مرحلة ما بعد الحرائق. وعلى النحو المشار إليه في التقرير المقدم من السلطات الأذربيجانية، فإن تدمير طبقات الدُّبال، وتعريض التربة للتحات الناجم عن الآثار العادية للأمطار والرياح، إلى جانب الآثار المترتبة على وطء الماشية للتربة، سيؤدي بالقطع إلى خسارة الخصوبة وخسارة التربة السطحية عموماً.

٣-٥-٣ التنوع البيولوجي

يمكن القول بأن الحرائق لها تأثير ضار على التنوع البيولوجي في الأجل الطويل. ورغم أنه من المعروف أن أنواعاً معينة من الحشرات والزواحف تفيد في تأثيرات الحرائق (من خلال تهية موائيل مفتوحة جراء الحرائق)، فإن تعرية مساحات شاسعة من الأرض من الجنبات والأدغال والأعشاب وغطاء الأشجار تعد خسارة جسيمة لتنوع النباتات، وكذلك لتنوع الحيوانات بشكل غير مباشر. وثمة تهديد باحترق الحرائق الغابات العريضة الأوراق الموجودة بالجبال والتي تتأثر بالحرائق - وهي ظاهرة لاحظتها البعثة في ناغورني - كاراباخ.

٦-٣ أثر الحرائق على الاقتصاد، وسبل عيش الإنسان ورفاهه

تتضمن المعلومات المقدمة من "سلطات ناغورني - كاراباخ" ووسائل الإعلام في أذربيجان بعض الأرقام عن الأضرار الاقتصادية التي سببتها الحرائق. فقيمت الأضرار الاقتصادية في ناغورني - كاراباخ بما يقدر بمبلغ ٣,٥ بلايين من الدرايمات الأرمنية (نحو ٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة). وأفاد رئيس إدارة مقاطعة ترتر بتضرر ١٠ ٥٤٨ أسرة من الحرائق. وأورد تقرير صحفي من أذربيجان تقيماً للأضرار بقيمة ٧,٥ ملايين مانات أذربيجانية جديدة (نحو ٨,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة).

وتضمنت الخسائر الشخصية للمزارعين: خسائر في المحاصيل التي أتت عليها الحرائق؛ وخسائر متوقعة بسبب احتراق مراعي الشتاء على نطاق واسع؛ وخسائر في المحاصيل أو تكاليف مبيدات القوارض بسبب ما أفادت به التقارير من هجرة كبيرة للقوارض من الأراضي المحروقة إلى الأراضي الزراعية وذات المناطق السكنية. ويمكن لهذه الخسائر أن تكون كبيرة جداً في عدد من الحالات الفردية.

ولم تُجر السلطات تقييمات من أجل التحديد الكمي للأضرار الاقتصادية الناتجة عن تدهور النظام الإيكولوجي.

٧-٣ أثر الحرائق على صحة الإنسان وأمنه

أفادت التقارير الواردة من مواقع عدة، بشأن الغطاء الدخاني الممتد الناشئ في المناطق المتضررة من الحرائق، بوجود خطر عام على صحة الإنسان. وأكد القادة العسكريون المحليون انخفاض مدى الرؤية بسبب حالات التلوث الدخاني طويلة الأجل بين شهري حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. كما أكد رئيس إدارة مقاطعة أعجبادي أن صحة الأشخاص الذين يعانون من الربو وأمراض القلب والأوعية الدموية بشكل مزمن والمسنين تأثرت بالتلوث الدخاني.

إن الخطر الذي يتهدد صحة الإنسان جراء التلوث الدخاني الناتج عن حرائق النباتات عادة لا تتم ملاحظته ومن ثم لا يقدر حق قدره. ومن المعروف أن الفئات المذكورة أعلاه من المسنين الذين يعانون من أمراض مزمنة، والأطفال، هم أكثر عرضة لأضرار التلوث الناجم عن دخان الحرائق. وتعد جزئيات السناج الدقيقة التي يتم استنشاقها من مسببات سرطان الرئة.

وفي منطقة الصراع العسكري، انطوت حرائق الغابات على تهديدات إضافية لأمن الإنسان. ويكمن التهديد الأهم في خطر حدوث انفجارات مستحثة بالحرائق للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وجرى الإبلاغ مرارا عن انفجار ألغام وذخائر غير منفجرة أثناء حرائق الغابات، وهي تحد من استخدام القوات البرية لإخماد الحرائق في هذه المناطق الحساسة.

كما أُبلغ عن حالات لإطلاق الرصاص على عربات الإطفاء في مقاطعة ترتر وكذلك في ناغورني - كاراباخ. وشاهدت البعثة آثار طلقات على عربيي إطفاء في ناغورني - كاراباخ.

وأفاد رئيسا إدارة مقاطعتي ترتر وأعجبادي بزيادة حالات لدغ الحيات، حيث عولج نحو ٤٨ شخصا في المستشفيات. وجرى التأكيد مرارا على الصعید المحلي أن هذه الظاهرة ناتجة عن هجرة الحيات (وكذلك القوارض) حيث تدفعها الحرائق إلى خارج المناطق المحروقة التي نضب منها الغذاء.

٨-٣ أثر الحرائق على الغلاف الجوي والمناخ

خلال المناقشة العامة عن آثار الحرائق على البيئة، جرى التشديد مرارا على أن الحرائق ستحدث آثارا سلبية على تكوين الغلاف الجوي وأدائه، وستسهم في تغير المناخ. ومقارنة بالانبعاثات الناشئة على الصعيد العالمي من احتراق النباتات بسبب الحرائق (حوالي ٢٠٠ إلى ٣٥٠ مليون هكتار سنويا)، فإن الانبعاثات من احتراق ما يقدر بمجموع مساحته بما يصل إلى ٦٣ ٠٠٠ هكتار في المنطقة يمثل نصيبا ضئيلا للغاية في مجموع الانبعاثات. إلا أن مساهمة حرائق الغابات المتكررة - مقترنة بالتغير في استخدام الأراضي - في استنفاد الغطاء النباتي الطبيعي، تدعو إلى القلق البالغ. فالتبعات ذات الأجل المتوسط إلى الطويل للحرائق المتكررة تنسم بالبطء، ولكنها تتزايد باطراد، وتسفر عن استنفاد الغابات وغيرها من النباتات الخشبية والجبسية. ولا تعد هذه النباتات مهمة من ناحية التنوع البيولوجي واستقرار التربة فحسب، فهي تشكل مجعها هاما للكربون الأرضي الذي سينطلق على نحو لا يمكن عكسه، من جراء التدهور الناجم عن حرائق الغابات المتكررة، في صورة غازات نزره إلى الغلاف الجوي، ومن ثم، يسهم بصورة متتالية في زيادة الكربون الجوي و"أثر الدفيئة" الذي يحدث بفعل الإنسان على صعيد العالم.

٩-٣ الشواغل البيئية ذات الصلة

هناك عدد من المشاكل البيئية الناشئة عن استخدام الأراضي، وتغيير طرق استخدامها، وأثر تغير المناخ فضلا عن العمليات التي لا يمكن التحكم فيها من قبيل حرائق الغابات، وهي جميعها مشاكل مترابطة ومتفاعلة فيما بينها. وتصبح المناطق التي ينضب فيها الغطاء النباتي الحرجي نتيجة لأعمال قطع أحشاب الوقود، أو الإفراط في قطع الأخشاب، أو الإفراط في استخدام المراعي، تصبح هذه المناطق أكثر عرضة للحرائق، وبخاصة في فترات الجفاف الشديد.

وأثناء الفترة السوفياتية، أدخلت تعديلات كبيرة على نظام استخدام الأراضي في أراضي أذربيجان الواطئة الواقعة شرقي جبال القوقاز الصغرى وذلك عن طريق استخدام أساليب الري الكثيف. غير أن معظم هياكل الري الأساسية التي تم بناؤها خلال الفترة السوفياتية أصبحت الآن في حال يرثى لها نتيجة لعدة أسباب منها عدم كفاية الاستثمارات العامة وعدم الصيانة على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة. ونتيجة لذلك، يواجه استخدام الري تدهورا مطردا.

وعلاوة على ذلك، ونتيجة للصراع، فإن المناطق الواقعة شرقي السفوح الجبلية لناغورني - كاراباخ انقطعت عنها إمدادات المياه من الجبال، وبخاصة من خزان مياه سارسانغ. وقد بدأ تشغيل خزان مياه سارسانغ في عام ١٩٧٦. ووفقاً للتقرير الذي زودت به السلطات الأذربيجانية البعثة، تبلغ طاقة الخزان ٥٦٥ مليون متر مكعب. وفيما قبل نشوب الصراع، كان الخزان يوفر المياه اللازمة لري ١٠٠٠٠٠٠ هكتار من الأراضي على الجانبين الشرقي والغربي من خط التماس. وخلال الأعمال القتالية، جرى تدمير غالبية هياكل الري الأساسية، أو أُلحقت تدهورت خلال السنوات التي أعقبت العمليات العسكرية.

وفيما قبل نشوب الصراع المسلح، استخدمت قنوات الري لتجميع المياه من أجل إطفاء الحرائق، واستخدمت أيضاً كموانع طبيعية لتوسع انتشار النيران. وأتاح تدهور قنوات المياه والجفاف الذي حل عموماً بالأراضي الواطئة حول خط التماس انتشار النيران عبر قنوات الري الفارغة.

٤ - التوصيات

أنيطت بالبعثة مهمة تقديم توصيات بشأن كيفية التصدي لأي آثار ضارة تتسبب فيها الحرائق وبشأن الاطلاع بعملية بيئية على النحو المبين في الولاية. وتنطوي توصيات البعثة على تنفيذ عدد من الإجراءات أو المشاريع التكميلية، وبخاصة ما يلي:

أولاً - المبادرات ذات الأجل القصير

- الاجتماع التقني بشأن تقرير البعثة
- تكنولوجيات إدارة الحرائق والتخطيط المتعلق بها
- حلقة عمل بشأن إدارة موارد المياه

ثانياً - المبادرات ذات الأجل المتوسط إلى الطويل

- إصلاح الأراضي المتضررة بالنيران، بما في ذلك إعادة استزراع الغابات.
- بناء القدرات، على أساس مشترك، حيثما أمكن، بين الكيانات القائمة على جانبي خط التماس، في ثلاثة مجالات رئيسية، هي:

- تخطيط إدارة الحرائق

- اتقاء الحرائق والتأهب لها

- إطفاء الحرائق

- تحديث المعدات

- البحوث المشتركة في مجال الحرائق

- التعاون الإقليمي في مجالات إدارة الحرائق، وإدارة المياه، والتدابير البيئية ذات الصلة.

وهذه التوصيات موجهة في المقام الأول إلى السلطات المعنية في أذربيجان وفي ناغورني - كاراباخ. بيد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة وشركاءها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمركز العالمي لرصد الحرائق، والشبكة العالمية لحرائق البراري (وكلاهما ينتسب لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث)، فضلا عن الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، كلهم مدعوون أيضا للاستجابة سريعا لهذه التوصيات وتوفير الدعم لتنفيذها وفقا للاحتياجات التي جرى إبرازها في هذا التقرير وفي الطلبات التي صاغها بالإجماع أعضاء البعثة التي رشحتها السلطات الأذربيجانية والأرمنية.

وإلى جانب إصلاح الأراضي التي تضررت من جراء الحرائق، يتمثل الهدف العام للتدابير الموصى بها في خفض وتيرة حدوث حرائق الغابات والتقليل من آثارها في المستقبل. وتتضمن التوصيات أيضا اتخاذ تدابير ذات طابع متكامل من قبيل إصلاح شبكات إمدادات المياه والري المهجورة على نحو يحقق النفع للسكان والاقتصاد على الصعيد المحلي، فضلا عن إدارة الحرائق.

وينبغي أن تدمج جميع التوصيات، على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، في أطر السياسة العامة بما يكفل تحقيق الاستدامة، لا سيما في ما يتعلق بالمجالات التالية:

- استخدام الأراضي (الزراعة، المناطق الرعوية، الغابات)

- إدارة المياه

- حفظ الطبيعة/التنوع البيولوجي

- مكافحة التصحر

- تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري/عزل الكربون

- الصحة البشرية والأمن البشري

- التخفيف من حدة الفقر

وينبغي للعمليات الاستشارية التي من شأنها أن تحدد بصورة أدق مجموعات التدابير الموصى بها والمشاريع اللازمة لتنفيذها أن تكون ذات طابع يقوم على تعدد أصحاب المصالح، وأن تشمل إجراء حوار بين السلطات على جانبي خط التماس، حيث أن هذه السياسات والتدابير والمشاريع ستتطرق إلى مشاكل ليست مقصورة على الحدود الإدارية أو السياسية لخط التماس.

ويحتاج الكثير من التوصيات التالية إلى مزيد من التفاصيل وإلى تنفيذها تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعند الاقتضاء في إطار مبادرة البيئة والأمن.

١-٤ المبادرات ذات الأجل القصير

تعتقد البعثة أنه من المهم للغاية الاستفادة فورا من مناخ حسن الثقة الذي أوجدته البعثة، وإشراك الخبراء المحليين من كلا جانبي خط التماس. وينبغي، بأعلى درجة من الأولوية، عقد ثلاثة اجتماعات بشأن بناء القدرات وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي. ومن شأن هذه اللقاءات، أولا وقبل كل شيء، أن تتيح للأطراف المعنية تحديد الأولويات المتعلقة بالمصالح والإجراءات استنادا إلى استنتاجات تقرير البعثة. وعلاوة على ذلك، ستساعد حلقات العمل على تعبئة الأدوات والموارد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية قبل بدء حرائق فصل الصيف لعام ٢٠٠٧. وستفيد الاجتماعات من إشراك بلدان جنوب القوقاز والمناطق المجاورة التي تواجه مشاكل مماثلة وقامت بتطوير قدرات لحلها، ولديها الرغبة في تقاسم خبراتها في مجال إدارة الحرائق.

١-١-٤ اجتماع تقني بشأن تقرير البعثة

ينبغي مناقشة استنتاجات تقرير البعثة في اجتماع يعقد على المستوى التقني في أسرع وقت ممكن كمتابعة لبعثة التقييم البيئي. وسيكون لصالح عملية لبناء الثقة أن تجرى على سبيل المتابعة مناقشة فورية لبعض التفاصيل والتوصيات المقدمة في التقرير مع المعنيين بالأمر والمتضررين منه، وفي المقام الأول مع الخبراء المحليين المشتركين في البعثة وممثلين حكوميين إضافيين، فضلا عن ممثلين من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وسيكون الغرض من الاجتماع التقني هو تحديد الأولويات بشأن الإجراءات اللازمة تقنيا والممكن اتخاذها من أجل تعزيز القدرات المحلية في المدى القصير، والموافقة عليها، والقيام أيضا بتقديم مزيد من التفاصيل بشأن إمكانية طرح توصيات موسعة.

ويمكن تنظيم هذا الاجتماع تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمشاركة من خبراء محليين ودوليين، ويمكن عقده في إطار مبادرة البيئة والأمن.

٤-١-٢ تكنولوجيايات إدارة الحرائق والتخطيط المتعلق بها

ينبغي تنظيم حلقة عمل بشأن إدارة الحرائق تهدف إلى تزويد القائمين على صنع القرار في الإدارات المعنية بالمعارف والأدوات الأساسية كأساس للتخطيط الموجه والمحدد في ما يتعلق بتدابير إدارة الحرائق.

وستقوم حلقة العمل بشأن إدارة الحرائق بما يلي: (أ) توفير المعلومات التقنية والعلمية اللازمة لصانعي القرارات لغرض تقييم الثغرات والاحتياجات المحلية والوطنية من أجل التخطيط لإدارة الحرائق؛ (ب) القيام، استناداً إلى استنتاجات التقرير التقني للخبراء والوثائق التي أعدها المركز العالمي لرصد الحرائق، بتقديم المزيد من التفاصيل بشأن مشروع خطة الاستثمار المقترحة المبينة في تقرير الخبراء التقني.

ويمكن تنظيم حلقة العمل هذه بوصفها أحد الأنشطة المضطلع بها في إطار الشبكة الإقليمية لجنوب شرق أوروبا/القوقاز لحرائق البراري التابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. وتتولى تنسيق أعمال الشبكة جامعة سكوييه، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتقع في إطار الأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها الشبكة العالمية لحرائق البراري. وتشكل هذه الشبكات أحد برامج التوعية التابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، يتولى تنسيقه المركز العالمي لرصد الحرائق. ومن شأن الحضور المشترك للخبراء من جنوب أوروبا ومن جنوب القوقاز أن يوفر فرصة ممتازة للتعاون الإقليمي في مجال إدارة الحرائق. واستند اقتراح أولي قدمه المركز العالمي لرصد الحرائق إلى مجلس أوروبا خلال حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى الدروس المستفادة من تدابير بناء الثقة في منطقة البلقان وبين تركيا وجورجيا.

وتوصي البعثة بأن تعقد حلقة العمل في أسرع وقت ممكن (قرب شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٧).

وفي أعقاب حلقة العمل، ستتاح للخبراء من المنطقة فرصة أخرى للاشتراك في كل من الدورة المقررة للشبكة الإقليمية لجنوب شرق أوروبا/القوقاز لحرائق البراري التابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، والاجتماع العادي للشبكة العالمية لحرائق البراري الذي سيعقد على هامش المؤتمر الدولي الرابع المقبل لحرائق البراري (أشبيلية، إسبانيا، ١٣-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧).

وسيضم هذا المؤتمر جميع الشبكات الإقليمية لحرائق البراري التابعة للشبكة العالمية لحرائق البراري، ومن المتوقع أن يقوم، في جملة أمور، باعتماد مدونة لإدارة الحرائق (وهي مدونة اختيارية دولية لأداب المهنة وقواعد السلوك يجري إعدادها تحت إشراف منظمة الأمم

المتحدة للأغذية والزراعة). وسيكون الصك المشار إليه أحد البنود ذات الأولوية العالية التي ستجري مناقشتها في إطارها باعتباره دليلاً مقبولاً على الصعيد الدولي للتعاون وبناء الثقة. ومما سيكون له أهميته البالغة أن تدعم مشاركة الخبراء من منطقة جنوب القوقاز في مؤتمر أشبيلية بغية ضمان تفهمهم مدونة إدارة الحرائق وقبولها وتنفيذها.

وينبغي أن تعقد حلقتنا العمل تحت إشراف كل من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة لجميع المشاركين من جنوب شرق أوروبا وجنوب القوقاز باعتبار ذلك أحد التدابير الموسعة لتعزيز الثقة والاستقرار في المنطقة.

٣-١-٤ حلقة العمل المتعلقة بإدارة الموارد المائية

نظراً للأولوية العالية للتعاون في إدارة الموارد المائية على طول خط التماس، تقترح البعثة القيام في أقرب وقت ممكن بتنظيم حلقة عمل في بداية عام ٢٠٠٧، الهدف منها تحديد الطريقة التي يمكن بها بدء عملية إعادة نظام إدارة المياه عبر الحدود على طول خط التماس ومعالجة المسائل الطارئة ذات الصلة في مجالي حفظ الطبيعة والإدارة المستدامة للغابات.

ويمكن أن تنظم هذه الحلقة الأولى تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار مبادرة البيئة والأمن، ومع الخبرات الإضافية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وينبغي للمنظمات الشريكة في مبادرة البيئة والأمن أن تقوم على وجه الاستعجال بجمع كل المواد الموجودة سابقاً عن إدارة المياه، خاصة فيما يتعلق بخزان سارسانغ واستعمال مياه نهر ترتر، وذلك تحضيراً لحلقة العمل المذكورة، بما في ذلك اقتراحات قام بصياغتها عام ٢٠٠١ الممثل الشخصي للرئيس الحالي بشأن الصراع الذي تطرق له مؤتمر مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلاوة على ذلك، فاحتذاءً بمثال البعثة، يمكن لبعثة ثانية، بمشاركة خبراء دوليين ومحليين على السواء يعالجون مسائل إدارة المياه، أن تضطلع بزيارات مشتركة إلى المواقع المعنية على جانبي خط التماس.

٢-٤ المبادرات المتوسطة والطويلة الأجل

١-٢-٤ إصلاح الأراضي المتضررة من الحرائق، بما في ذلك إعادة زراعة الغابات

ينبغي على الفور وضع حد لتدهور الغطاء النباتي الناتج عن الحرائق، خاصة في الجبال. وينبغي إعطاء الأولوية لوضع استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل لإصلاح الأراضي المتضررة من الحرائق في تلك المواقع التي تؤدي فيها تعرية الغطاء النباتي حالياً إلى جريان

سطحي متزايد للمياه، وفقدان التربة السطحية بفعل التحات، وفقدان الخصوبة وزيادة في الكوارث الثانوية، من قبيل الفيضانات أو الانهيارات الأرضية أو الانهيارات الوحلية خلال حالات هطول الأمطار بشدة.

وهناك خبرات كبيرة ذات صلة في بلدان منطقتي البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. ففي هاتين المنطقتين، يجري حالياً إعادة زرع الغابات في مساحات كبيرة من الأراضي التي أتلفت فيها النيران الغابات وغيرها من الغطاء النباتي الخشبي أو إصلاح هذه الأراضي بطرائق أخرى، باستخدام طرائق وتكنولوجيات إصلاح تضمن استقرار المنحدرات، وانتقاء أنواع لإعادة زراعة الغابات (أو أنواع أخرى لغرسها أو بذورها) قادرة على مواجهة عوامل الضغط البيئي الشديدة في المنطقة، خاصة الجفاف.

وسيكون من أولويات الإصلاح ترميم المواقع المحروقة في مناطق الشلالات/ مستجمعات المياه (مثلاً حول الخزانات) المهددة بفقدان القدرة على الاحتفاظ بالمياه أو التفرغ (ترسب وتجمع أنواع التربة الأرضية والرواسب) من جراء التدهور.

وجدير بالملاحظة أنه لا ينبغي تنفيذ إصلاح الغطاء النباتي المتضرر من الحرائق إلا إذا كان من المتوقع أن تكون هناك قدرات فعالة لإدارة الحرائق وضمان حماية استثمارات الإصلاح من الحرائق الخارجة عن المراقبة.

ويمكن استعمال الخبرات المتوافرة في المنطقتين المذكورتين أعلاه لوضع خطط إصلاح مناسبة.

٤-٢-٢ بناء القدرات

١٠٦٠ بناء القدرات في تخطيط إدارة الحرائق

إن تخطيط إدارة الحرائق ضروري لوضع هياكل وخطط تشغيلية منسقة لإدارة الحرائق على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني. وستقتضي طبيعة مسألة الحرائق المشتركة بين القطاعات مساهمات كل أصحاب المصلحة المعنيين لوضع نهج استراتيجي منسق (سيشمل أيضاً التعاون الإقليمي). ومن جملة ما سيقترضه تحسين استراتيجيات الحرائق وخطط إدارة الحرائق القائمة ما يلي:

- استعراض التشريعات والأنظمة المتعلقة بالترتيبات والمسؤوليات المؤسسية الوطنية والإقليمية والمحلية، بما فيها التعاون بين الوكالات؛
- استعراض تنفيذ القوانين والأنظمة/إنفاذ القوانين المتعلقة باستعمال ومراقبة الموارد الطبيعية والحرائق؛

- تحديد الثغرات/نواحي القصور لزيادة تطويرها؛
- تحديد المسؤوليات لتخطيط إدارة الحرائق وتقدير خطر الحرائق (تحديد وتصنيف المناطق والبقاع المعرضة للخطر) والتبليغ عنها وتقييمها؛
- تحديد دور المجتمع المدني في إدارة الحرائق.

وتتوافر في بلدان المناطق المجاورة، مثلاً في أوروبا الشرقية، خبرة كبيرة في مجال وضع الخطط والمبادئ التوجيهية والاستراتيجيات الوطنية لإدارة الحرائق. فعلى سبيل المثال، وضعت بلغاريا، استعداداً لعضويتها في الاتحاد الأوروبي، استراتيجية وطنية لإدارة الحرائق وإجراءات للتخطيط الإقليمي والوطني لإدارة الحرائق. ووضعت هنغاريا طرائق متطورة لتقدير خطر الحرائق كأساس لتخطيط إدارة الحرائق.

وكانت هنغاريا وبلغاريا، في المرحلة التحضيرية لطلبهما الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مدعومتين بما يسمى مشاريع "التوأمة" التي مكنتهما من بناء القدرات في تخطيط إدارة الحرائق. وستكون الخبرة المكتسبة في هذه العملية متيسرة للاستعمال في بلدان أخرى، مثلاً في بناء قدرات رؤساء دوائر المطافئ ووكالات أخرى مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ منع الحرائق ومكافحتها. ويمكن تنظيم دورات تدريبية مشتركة لممثلي الوكالات والإدارات المحلية من جانبي خط التماس.

٢٠٠٠ بناء القدرات في مجال اتقاء الحرائق والتأهب لها

يشكل اتقاء الحرائق أحد الحلول الممكنة لخفض حوادث حرائق الغابات في المنطقة. وبما أن الغالبية العظمى من الحرائق في منطقة جنوب القوقاز من فعل الإنسان، فإن من الضروري بناء القدرات في مجالي اتقاء الحرائق والتأهب لها. وهناك حاجة إلى معالجة عدد من المجالات، تتراوح بين مشاركة المجتمع المدني (مشاركة المجتمعات المحلية في اتقاء الحرائق، ودور المنظمات غير الحكومية في التوعية) وتطبيق التكنولوجيات المتطورة. وستشمل الدورات التدريبية المشتركة لممثلي الوكالات والإدارات المحلية من جانبي خط التماس، وكذلك من أنحاء أخرى من جنوب القوقاز وجنوب شرق أوروبا، تنمية قدرات وطنية ومحلية في ما يلي:

- الإنذار المبكر بالحرائق وتقدير خطر الحرائق؛
- إجراءات ونظم كشف الحرائق والتبليغ عنها ورصدها؛
- زيادة التثقيف والوعي العامين، بمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك إدارة الحرائق على مستوى المجتمع المحلي.

ونظم الإنذار المبكر بحرائق الغابات، التي استحدثتها عدد من البلدان الأوروبية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي المجاور، متيسرة للتكيف والاستعمال المحلي في منطقة جنوب القوقاز. ويوجد المركز العالمي لرصد الحرائق وشركاؤه رهن الإشارة لتقديم المشورة التقنية والعلمية المناسبة لنقل التكنولوجيا إلى جنوب القوقاز.

٣٣ بناء القدرات في مجال إطفاء الحرائق

يجب إعطاء أولوية عليا لبناء القدرات في مجال إطفاء الحرائق. وينبغي ربطه بشكل وثيق بالقرارات المتخذة بشأن مختلف الأدوار التي تضطلع بها الوكالات والمجتمع المدني في إدارة الحرائق. وفي بلدان رابطة الدول المستقلة ومعظم البلدان المجاورة، تتحمل دوائر المطافئ مسؤولية إطفاء الحرائق، تساعد في ذلك في أغلب الأحيان دوائر الحماية المدنية أو عناصر عسكرية. وغالبا ما لا يكون هؤلاء الأفراد مدربين ومجهزين على نحو كافٍ للاستجابة لحرائق الغابات المشتعلة في المناطق النائية وفي ظروف قاسية جدا. وهناك مجموعات من الأنشطة التدريبية الخاصة يمكن تكييفها مع الظروف الإقليمية واستعمالها لتدريب أفراد دوائر المطافئ وأفراد مسؤولين آخرين في ما يلي:

- المبادئ الأساسية لحرائق الغابات (طريقة انتشار الحرائق، آثار الحرائق)؛
 - استعمال معدات متخصصة لإطفاء حرائق الغابات (الأدوات اليدوية، المعدات المحمولة الصغيرة)، وأساليب مكافحة الحرائق؛
 - التنسيق بين الوكالات؛
 - السلامة من الحرائق لأفراد المطافئ والسكان المدنيين.
- وستمكن نهج جديدة في إدارة الحرائق على مستوى المجتمع المحلي المجتمعات المحلية من الاستجابة مباشرة وبسرعة للحرائق قبل وصول أفراد دوائر المطافئ أو سلطات أخرى إلى مكان الحادث.

وستعطى الأولوية لبناء القدرات، بما في ذلك تدريب مدربي دوائر المطافئ على جانبي خط التماس بغية تغطية أكثر أنحاء المنطقة عرضة للحرائق.

وسيكون التدريب المشترك نشاطا أساسيا لبناء الثقة في المنطقة.

وبإمكان المنطقة أن تستفيد من خبرة بناء القدرات والثقة في منطقة البلقان. فبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، جرى تنظيم تمرينين رئيسيين متعددي الجنسيات لإطفاء حرائق الغابات لتحسين التعاون بين بلدان شملها الصراع في الماضي. وأجري آخر تمرين، أي ”تمرين

دول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى بشأن المعلومات وتبادل الموارد المتعلقة بحرائق الغابات لعام ٢٠٠٥"، في بلغاريا عام ٢٠٠٥ للتمرن على التعاون الدولي في إدارة كوارث حرائق غابات على نطاق واسع وبما يتطلب استجابة متعددة الأطراف (تعاون قوات مكافحة الحرائق الأرضية والجوية لبلدان منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنطقة البلقان ومنطقتي الشرق الأدنى وآسيا الوسطى المجاورتين). وكشف التمرن عن القدرات والدلالات السياسية العالية للتعاون في منطقة البلقان والبلدان المجاورة.

والتدريب الإقليمي في مجال إطفاء الحرائق مدعومٌ إلى الاستفادة من مشروع يوروفير (EUROFIRE)، الذي أسسته المفوضية الأوروبية، ويهدف إلى تصميم مواد التدريب على إدارة حرائق الغابات لدوائر المطافئ الأوروبية تحت رعاية المركز العالمي لرصد الحرائق والرابطة الدولية لدوائر المطافئ والإنقاذ.

٣-٢-٤ تحديث المعدات

إن إطفاء الحرائق في المنطقة، وبخاصة في ناغورني - كاراباخ، يقوم إلى حد كبير على المعدات والمعايير والتدريب الذي خلفه الاتحاد السوفياتي السابق. وتضطلع دوائر إطفاء الحرائق بمكافحة الحرائق في البراري. غير أن معداتها غير كافية وعتيقة. فحربات الإطفاء من طراز ZIL 130 و ZIL 140 و GAZ 53 و GAZ 66 مصممة أساساً لمكافحة حرائق المباني. ولا يمكنها أن تشغليها إلا في الأراضي المسطحة والمستقرة. ولا تلي الأدوات اليدوية الارتجالية الصنع متطلبات الاستخدام الكفء في إطفاء الحرائق في البراري. كما أن معدات الحماية الشخصية مصممة من أجل مكافحة حرائق المباني.

فهذه الأدوات غير الملائمة والبالية ينبغي أن تعوض على وجه السرعة بأدوات يدوية متخصصة وبمعدات آلية تناسب ظروف السير في المناطق الوعرة، ولا سيما المعدات التي تصلح للاستخدام في الأراضي الجبلية الشديدة الانحدار في ناغورني - كاراباخ.

وينبغي إيلاء الأولوية لتجهيز الوحدات التي تتسم بقدرة كبيرة على الحركة وبالمرونة من أجل المعالجة الأولية للحرائق، بحيث تكون معدة لكل من المحترفين والسكان المحليين (المتطوعون/سكان القرى المدنيين). وينبغي أن تضمن معدات الحماية الشخصية حماية العاملين المحترفين والمدنيين في مجال إطفاء الحرائق في البراري.

وتشمل معدات الحماية الشخصية والأدوات اليدوية لمكافحة الحرائق في المناطق

الريفية ما يلي:

- ملابس واقية من الحرائق (قمصان وسراويل وخوذة وقفازات ومناظير للوقاية وأحذية عالية مقاومة للحرارة)؛
- مجارف ومدمّات مخصصة لرجال المطافئ، وأدوات القطع/الكشط، وفؤوس؛
- مضخات تحمل على الظهر.

وسيلزم توفير مركبات الإطفاء ذات القدرة على التشغيل في المناطق الوعرة وذات القدرة على المناورة في الأراضي الشديدة الانحدار لإتاحة وصول موظفي الإطفاء والماء والمعدات إلى المناطق النائية.

وإذا ما جرى إحلال سلام وطمأنينة، سيشكل استخدام الموجودات المحمولة جوا لإطفاء الحرائق من الجو (طائرات مروحية مزودة بدلاء، وطائرات برية وبحرية ثابتة الجناحين) الخطوة المقبلة في تطوير القدرات في مجال مكافحة الحرائق. غير أن هذا لا ينبغي توخيهِ إلا بعد إنشاء قدرات فعالة لمكافحة الحرائق في البراري على الأرض. ومن شأن مكافحة الحرائق من الجو أن تسهل السيطرة على الحرائق التي تشب في حقول الأغنام والأراضي الملوثة بذخائر غير منفجرة. ويمكن للأفراد المنقولين بطائرات مروحية الوصول بطريقة أسرع إلى الحرائق التي تشتعل في الأراضي الجبلية. ومن شأن إطفاء الحرائق من الجو في الأراضي الشديدة الانحدار والأراضي النائية أن يدعم العمليات البرية.

غير أن أولويات الاستثمار ينبغي أن تحدد وفقا للتقدم المحرز في بناء القدرات في مجال إدارة الحرائق من البر ومدى توافر الموارد المالية.

٤-٢-٤ البحوث المشتركة في مجال الحرائق

هناك نقص في المعارف الأساسية فيما يتعلق باستجابة النباتات والحيوانات ومعافاتها في منطقة جنوب القوقاز. وكشف تقييم أجري بعد انتهاء العمل في البعثة لأحدث المعارف المتوفرة دوليا في مجال علوم الحرائق الإقليمية عن نقص المعلومات المتعلقة بإيكولوجيا الحرائق في المنطقة.

وسيكون وضع مشاريع مكرسة للأبحاث في مجال الحرائق ضروريا لاستكشاف استجابة النظم الإيكولوجية وأنواع الأحياء للحرائق، وهي استجابة محددة، وإن كانت غير معروفة، والتدابير الملائمة لإصلاح المناطق المحروقة. وسيستفيد مثل هذا المشروع من الدعم الدولي إذا ما اشتركت في تنفيذه الجامعات الواقعة في جنوب القوقاز. وينبغي أن يشمل ذلك جامعة أو معهدا يقع في ناغورني - كاراباخ.

ويمكن دعم المشاريع أو أحد البرامج المستهدفة عن طريق بناء القدرات في منهجيات البحث في مجال الحرائق. وينبغي توخي التعاون مع باحثين جامعيين متخصصين من البلدان المجاورة، وذلك مثلًا عبر ممثلي الأوساط الأكاديمية في الشبكة الإقليمية التي تعنى بالحرائق في البراري في جنوب شرق أوروبا/القوقاز التابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. وتحظى جامعة سكوبيه (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) وجامعة نيسالونيكى (اليونان) وجامعة ترابزون (تركيا) بتمثيل في الشبكة، وينبغي اللجوء إليها لدعم أنشطة الأبحاث التعاونية. ويمكن لكلية علم التربة التابعة لجامعة لومونوسوف الحكومية في موسكو، بالاتحاد الروسي، أن تسدي المشورة في مجال إصلاح التربة الخثية المجففة المتأثرة بالحرائق. ويمكن أيضا اللجوء إلى جامعة الأمم المتحدة عبر المركز العالمي لرصد الحرائق، والمعهد المنتسب إلى جامعة الأمم المتحدة، ألا وهو معهد البيئة والأمن البشري.

٤-٢-٥ التعاون الإقليمي في مجالات إدارة الحرائق، وإدارة المياه، والتدابير البيئية ذات الصلة

يعد التعاون الإقليمي على طول خط التماس شرطا مسبقا أساسيا للحد من خطورة الحرائق، والحد من أخطار حرائق الغابات، والاستجابة والكفاءة في مجال إطفاء الحرائق، والأهم من ذلك، بناء الثقة.

ومن الواضح أن الحرائق في البراري ترتبط بقضايا بيئية أوسع نطاقا، وأنه، في هذا الصدد، ثمة حاجة إلى مزيد من التعاون في مجال البيئة. ووفقا للنتائج التي توصلت إليها البعثة، تتمثل إحدى أهم الأولويات في قضية المياه والري، وبخاصة مجمع سارسانغ - ترتر. وينبغي تناول قضايا أخرى مثل الغابات والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، بل وقضايا الحكم البيئي أيضا.

١٠ تعزيز الاتصالات والتعاون على طول خط التماس، بما في ذلك إنشاء مائدة عمل للخبراء

من شأن سيطرة القوات المسلحة على الأراضي على طول خط التماس أن تجعل من إشراك القوات المسلحة في الوقاية من الحرائق والسيطرة عليها أمرا ضروريا. ويتوجيه من الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالصراع، الذي يتناوله مؤتمر مينسك للمؤتمر، ينبغي تشجيع القوات المسلحة على جانبي خط التماس على التوصل إلى اتفاق ووضع الإجراءات والأدوات التقنية للاتصال والتعاون فيما بين الوحدات العسكرية على جانبي خط التماس. وقد يشتمل الاتفاق على الإجراءات الخاصة بتبادل المعلومات بشأن الحرائق (كشفيها ورصدها) وإطفاء الحرائق التي تعبر خط التماس. ويمكن

للاتفاق أن يتوخى جملة أمور، منها سلامة رجال الإطفاء من الطرفين لدى التدخل في المناطق المجاورة لخط التماس، والإنذار المتبادل في حال نشوب الحرائق.

وبدأت البعثة حواراً بين الجانبين على مستوى الخبراء. وفي هذا الصدد، وتوخياً لمواصلة الزخم، من المهم توخي سبل للحفاظ على حيوية الحوار. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إنشاء مائدة عمل دائمة للخبراء تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالصراع، الذي يتناوله مؤتمر مينسك للمنظمة المذكورة) أو منظمة دولية أخرى ذات صلة بالموضوع. وستعمل مائدة العمل على مناقشة المشاكل المشتركة، وتحديد الأهداف المشتركة، ووضع إجراءات وأساليب التعاون، لا سيما في مجال اتقاء الحرائق والتأهب لها، فضلاً عن إطفاء الحرائق، كما ستعمل على متابعة تنفيذ التدابير المتفق عليها.

٢٠ التعاون في سبيل إصلاح الهياكل الأساسية للمياه وتعزيز إدارة المياه

أشير أعلاه إلى الحاجة إلى إعادة بناء شبكة المياه في المناطق المحيطة بخط التماس. ومن الواضح أن جميع الأطراف ستستفيد من إصلاح شبكة المياه. وإذا نظرنا للمسألة من زاوية منع انتشار الحرائق وإطفاء الحرائق، سيعمل إصلاح نظام الري المزود بهياكل أساسية صالحة للعمل وإصلاح الآبار الارتوازية على تحسين الوضع إلى حد كبير. وأكدت السلطات في كل من أذربيجان و"ناغورني - كاراباخ"، التي اجتمعت بها البعثة، رغبتها في التعاون في هذا الصدد.

وسيستفيد جميع أصحاب المصلحة في المنطقة المعنية من إجراء حوار على أن يشرع فيه بغرض إصلاح إمدادات المياه الآتية من خزاني سارسانغ وخاشن إلى السهول على جانبي خط التماس، وإصلاح قنوات المياه وأنظمة الري، وإصلاح الآبار الارتوازية وغيرها من الهياكل الأساسية للمياه على جانبي خط التماس، وذلك بغية تحسين إمدادات المياه للزراعة ومياه الشرب والمياه اللازمة لإطفاء الحرائق.

وقد يتم التعاون في هذا المجال تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار مبادرة البيئة والأمن.

٥ - الاستنتاجات

- إن مجرد الاضطلاع بالبعثة، الذي تم أساساً وفقاً لخط السير الذي حدد طوال المشاورات التي أجريت في فيينا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وما حققته البعثة من استفادة من وجود الخبراء المحليين المعيّنين من جانب الأطراف ومن إسهاماتهم البناءة على جانبي خط التماس إنما يشكلان في حد ذاتهما نجاحاً فعلياً لها،

وقد هياً ذلك جوا من الثقة، تقوم البعثة الآن على أساسه باقتراح المزيد من تدابير بناء الثقة التي تتمثل في اتخاذ خطوات أولية ذات أولوية بالغة وقابلة للتنفيذ على وجه السرعة، تليها خطوات تنفذ على الأجلين المتوسط والطويل. وهذه التدابير، باعتبارها عناصر في مجموعة شاملة، تشكل العملية البيئية على النحو الذي توخته ولاية البعثة.

- اتفق كل الخبراء والسلطات ممن اشتركوا في البعثة بالإجماع على أن موسم الحرائق الطويل الذي اتسم بالحرارة والجفاف في عام ٢٠٠٦ هياً الظروف لحدوث حرائق خطيرة وانتشارها على نطاق واسع على جانبي خط التماس. وامتدت المناطق المحروقة على مدى مساحات واسعة، وكان للحرائق أثر كبير على الناس والاقتصاد والبيئة. وكانت الحرائق على جانبي خط التماس مثار قلق كبير، وأبلغت البعثة بأن جميع الوسائل المتاحة استخدمت لوقف انتشار الحرائق، وإن لم يكمل ذلك بالنجاح في أحيان كثيرة.
- تقدم البعثة توصيات بشأن كيفية إصلاح المناطق المتضررة من الحرائق. علاوة على ذلك، فهي تبرز سلسلة من الإجراءات والمشاريع للحيلولة دون تكرار حدوث هذه الحرائق. وتستند الإجراءات الموصى بها إلى رأي مؤداه أن المشاكل البيئية، بما فيها الحرائق، لا تعرف الحدود والصراعات وخطوط التماس، وأنها تتطلب تعاون كل الأطراف الفاعلة المعنية. وتوصي البعثة على وجه الخصوص بالاضطلاع بجهود مشتركة لبناء القدرات والتدريب في مجالات إدارة الحرائق، واتقاء الحرائق والتأهب لها، وإطفاء الحرائق، فضلاً عن تحسين التعاون الإقليمي فيما يخص كل من إدارة الحرائق والمياه، في الأطر الإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع. وتتعلق توصيات أخرى بتحديث المعدات والأبحاث في مجال الحرائق. كما قدمت توصيات تتعلق بمبادرات قصيرة الأجل ينبغي اتخاذ خطوات بشأنها على الفور.
- الأهم من ذلك، تأمل البعثة في أن تقدم من خلال تقريرها إسهاماً في عملية بناء السلام في منطقة ضاعفت فيها حرائق صيف عام ٢٠٠٦ من التكاليف الباهظة بالفعل التي تكبدتها المنطقة من جراء الصراع على الصعيد الإنساني والاقتصادي والبيئي. ويحدو البعثة الأمل في أن تتحول الحرائق، عملاً بتوصياتها، من مصدر إضافي للصراع إلى فرصة للتعاون وبناء الثقة والتصالح في نهاية المطاف على الصعيد الإقليمي. وتأمل البعثة في ألا تضيق هذه الفرصة أدراج الرياح.